

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

نحو نظام تعليم جامعي عالي المستوى ما الذي يمكن للعراق تعلمه من التجارب الرائدة في العالم؟

علي محمد باقر البهادلي *

مقدمة

يمكن لنظام التعليم العالي في العراق أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والسلام والاستقرار على المدى الطويل في حال نُفذت سياسة إصلاح وتمويل فعالة للنظام الجامعي؛ إذ من شأن التعليم الجامعي الفعال أن يحلّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في العراق؛ مما يعزز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلد. وعلى الرغم من البدايات الصحيحة للنظام الجامعي العراقي، فإن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في العام 1990 بعد غزو العراق للكويت، وما سبقته من سياسات خاطئة مع صعود نظام البعث إلى الحكم، أدى إلى إفقار أنظمة الجامعات العراقية وعزلها. وترك غزو العراق في 2003 الجامعات في حالة رديئة نتيجة الحرب وحالات النهب، استدعت الحاجة إلى مئات الملايين من الدولارات لإعادة التأهيل⁽¹⁾. ولا تقتصر هذه الملايين على البنى التحتية فحسب، بل تعاني الجامعات العراقية من نقص في التمويل على صعيد تقديم آخر المصادر، والكتب الدراسية في جميع المجالات.

وإن من بين ما تعانيه الجامعات العراقية اليوم هو الإدارية المركزية المبالغ بها، والطرق القديمة في الإدارة والروتين، فضلاً عن ضعف التدريب لكثير من التدريسيين، وغياب الفاعلية في نقل المعرفة، وتشجيع إنتاجها بين الطلبة.

وفي حين شرع المجتمع الدولي ببذل جهود مختلفة لإنعاش التعليم العالي في العراق من خلال التبرع بالأموال، وإطلاق مبادرات تعاونية، وتوفير الخبرات؛ ومع ذلك، ما تزال الجامعات العراقية بحاجة ماسة إلى برنامج إصلاح شامل لاستعادة حيويتها السابقة، ومساعدتها على أداء دور ريادي في إعادة إعمار البلد، وتمكين الانتعاش الاقتصادي.

* ماجستير في العلوم الصيدلانية، باحث دكتوراه وتدرسي في أكاديمية ساهلكرنسكا الطبية جامعة غوتنبرغ-السويد.

المشكلات التي تواجه النظام الإداري في الجامعات العراقية

بعد أعوام على الغزو الأمريكي للعراق، ما تزال الجامعات في العراق تكافح من أجل التعافي بسبب الآثار المدمرة للحرب، والعقوبات، وآثار سنوات من الديكتاتوريات. وإبان الاحتقان الطائفي بين عامي 2006، و2007 أُغتيل المئات من أساتذة الجامعات في العراق، وفرّ الآلاف من البلاد. وبالنظر إلى هذه المشكلات، تتطلع الجامعات العراقية لمساعدة الشركاء الدوليين لإصلاح المناهج الجامعية، والاحتفاظ بالموظفين، وتحسين النظم التعليمية.

وعلى الرغم من أن الحكومة تستثمر مبالغ كبيرة من المال من خلال برامج المنح العامة لتحسين مستوى التعليم عبر إرسال آلاف الطلبة -ولاسيما طلبة الدراسات العليا- للدراسة في الخارج لتعزيز الملاك التدريسي الجديد في البلاد؛ ومع ذلك، فإن الجامعات العراقية ما تزال مسيسة وخاضعة للسلطة المركزية، وتحتاج إلى إصلاحات منهجية.

إبان حكم البعث، كان هناك تمييز ضد المواطنين بدوافع طائفية، وتُقل هذا التمييز والفكر السياسي إلى بروتوكولات نظام الجامعة حيث كانت تعيينات الموظفين قائمة على الروابط السياسية والانتماء الديني، وليس على المؤهلات الأكاديمية، فعلى سبيل المثال: يجب أن ينتمي الشخص إلى الحزب الحاكم ليُعيّن رئيساً للجامعة أو في مواقع إدارية مهمة⁽²⁾.

وبعد حلّ حزب البعث، لم تتحرر الجامعات كثيراً، فأثار حبّ السيطرة ما تزال قائمة، وتحاول الأحزاب السياسية المختلفة السيطرة بوسائل مختلفة. واستمرت المخاوف في المجتمعات الجامعية لعدة سنوات، وهُدّد العديد من المهنيين من قبل المتطرفين في أثناء موجة العنف الطائفي بين عامي 2005-2007، لم تكُ التهديدات مقتصرةً على التهديدات الطائفية، بل كان بعضها لأسباب خاصّة بالزبي حين تلقت العديد من التدريسيات تهديدات من قبل مجهولين؛ لعدم ارتداء الحجاب⁽³⁾؛ ونتيجة لذلك، كانت البيئة بعمومها طاردة للعقول؛ مما دفع الكثيرين إلى الهجرة. ولسوء الحظ، كان من الصعب استبدال العديد من هؤلاء الكفاءات؛ مما دفع بتغييرهم بأشخاص أقلّ تأهيلاً؛ وبالتالي منع الجامعات من تنفيذ مهمتها. وبحسب المختصين في مجالات التعليم العالي فإن النظام الجامعي العراقي يزداد سوءاً يومياً، وإن الجامعات غير قادرة اليوم على مجاراة جامعات إقليمية، فضلاً عن الجامعات العالمية⁽⁴⁾.

بعد أن كانت مرتبات التدريسيين والعاملين في السلك التعليمي منخفضة، رفعتها الحكومات الجديدة بعد عام 2003 وحسنت المستوى المعاشي بنسبة 200%؛ لتصل الرواتب إلى 300 دولار في الشهر، ولكن زيادة التمويل على مستوى الرواتب لم يقابلها رسم سياسة واضحة لزيادة تمويل المشاريع البحثية الماتزة، أو تهيئة البنى التحتية الضرورية بنحو يضمن توزيع الموارد على وفق أسس علمية. وبسبب نظام الموارد البشرية القديم المتبع في المؤسسات الحكومية؛ فإن التوظيف في الجامعات يكون مركزياً على وفق الشهادات، لا على وفق إثبات الكفاءة، ولا توجد استراتيجية واضحة لمكافأة المنتجين، ومعاقبة غير المنتج؛ مما يؤدي إلى إنفاق أجزاء كبيرة من ميزانية التعليم العالي على رواتب باحثين وموظفين غير منتجين.

ومضافاً إلى ما ذكر، فإن سياسات التعليم العالي إبان سنوات الدكتاتورية وما تبعها أدى إلى انعزال التعليم العالي في العراق، وما يزال هذا الانعزال قائماً؛ لعدم كفاءة الجامعات العراقية في تخرج من له القدرة على المنافسة في برامج التبادل الدولي للمنح الدراسية، وغياب التعاون البحثي، والدراسات العليا التعاونية بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية، وندرة مشاركة الباحثين في المؤتمرات وورش العمل المشتركة لنقص التمويل واضطرابهم لدفع التكاليف من مصادر دخلهم الخاصة⁽⁵⁾.

ومع كل هذه المشكلات التي ذكرت آنفاً في مجال التعليم بالعراق تحاول هذه المقالة استكشاف التجارب الإصلاحية الناجحة في أنحاء العالم، وسياسات تمويل البحث العلمي في الدول المختلفة لتقديم التوصيات الفعالة لسياسة الإصلاح والتمويل للجامعات العراقية.

إصلاحات نظام البحوث وسياسة التمويل على الصعيد العالمي

وضعت عدة بلدان سياساتٍ ونفذت إصلاحاتٍ؛ لتحسين مستوى التعليم العالي في بلدانها، ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي؛ ومن الأمثلة الحديثة على في الإصلاحات الناجحة لوضع التعليم العالي في المقدمة هو: (سياسة نيوزلندا للإصلاح لتحسين التعليم الجامعي في البلاد مع بدايات القرن الحالي)، إذ اشتمل الإصلاح على نظام تمويل شامل، وزيادة التخصيصات المالية للجامعات تدريجياً على مدى عشر سنوات، فقد منحت الحكومة للعام 2002-2003 التعليم العالي 3.3 مليار دولار، وهو ما يمثل 5% من الإنفاق الحكومي، و1% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد ازدادت نفقات حكومة نيوزيلندا على التعليم العالي إلى 4.18 مليار دولار في السنة المالية 2015⁽⁶⁾، وكانت هذه النفقات مخصصة لدعم الطلبة وقروضهم الدراسية في الكليات الأهلية، فما تدفعه الحكومة من أجور

عن كل طالب إلى الجامعات يأتي من أجل تطويرها، وتعزيز البحث والتطوير⁽⁷⁾.

وبالمقارنة، فإن مجموع الإنفاق العراقي على قطاع التعليم بنحو عام الأولي والثانوي والعالوي هو 4.6% من الإنفاق الحكومي؛ مما يعني ميزانية محدودة للبحث والتطوير وبناء القدرات البحثية لمعاهد الدولة؛ وما يعرّض مستوى التعليم العالوي للخطر⁽⁸⁾.

تحتل نيوزيلندا اليوم موقع الصدارة في تحسين مستوى تعليمها، وتبني السياسات الإصلاحية؛ ويكون ذلك من طريق اتباع معايير التعليم الدولية لقياس نجاح نظام الجامعة على مستوى الطلبة والتدريسيين؛ ولتحقيق هذا الهدف، قدمت حكومة نيوزيلندا صندوق البحوث القائمة على الأداء (PBRF) في عام 2004 لتمويل الأبحاث والتطوير في الجامعات ومؤسسات التعليم العالوي الأخرى. الهدف من برنامج (PBRF) هو تحسين جودة التعليم الجامعي في نيوزيلندا وتقديم التمويل الكافي للبحوث بناءً على مدى الإنتاجية وأهمية البحوث وقدرة الباحثين على المنافسة في المحافل الدولية⁽⁹⁾.

لاحظ هيرن وآخرون أن أنظمة التعليم الجامعي تعيش اليوم حالة انتقالية على مستوى العالم، ولم يعد إنتاج المعرفة قاصراً على الجامعات العريقة في أوروبا وأمريكا، بل بدأت العديد من الاقتصادات الناشئة - مثل البرازيل، والصين، والهند، والمكسيك - بتطوير جامعات عالمية المستوى؛ وهي تروم تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة التمويل للبحوث المنشورة في الدوريات البحثية الممتازة، وتشجيع فعاليات البحث العلمي بين الطلبة وتمويلها، واستقطاب حاملي شهادة الدكتوراه ممن تخرجوا من الجامعات التي تحتل مراكز تصنيفية متقدمة، تمويل مشاريع بحوث ما بعد الدكتوراه. فضلاً عن ذلك فإن العديد من الجامعات في الاقتصادات الناشئة تعمل على توفير برامج الانفتاح على الجامعات الأخرى من خلال التعاون، والتوأمة، وإرسال الطلبة إلى جامعات عالمية بتنفيذ برامج قروض الطلبة، وكذلك استقطاب الطلبة الأجانب من خلال برامج المنح⁽⁹⁾. في الوقت نفسه، زادت الحكومة اليابانية تمويل مؤسسات التعليم العالوي لتشجيع الأنشطة البحثية في الجامعات لتحسين جودة التعليم، ويذهب هيرن إلى أن الاستراتيجية العالمية الرئيسة المستخدمة في تعزيز جودة التعليم هي المساءلة والخصخصة مع تكافؤ فرص التعليم للطلبة بالمنح الدراسية والقروض الطلابية.

وينطوي مفهوم المساءلة على إعطاء الجامعات الاستقلالية، ولكن بنحوٍ منظمٍ يضمن مراقبة

الإدارة اليومية لنظم الجامعة، وتشمل هذه المساءلة مراقبة إيرادات الجامعة، والتسجيلات، والتكاليف، والمتطلبات السنوية أو الشهرية؛ وإن الهدف العام لهذه السياسة هو تحسين أداء التعليم الجامعي والتخلص من المركزية والروتين الإداري في أيسر الأمور ومضافاً إلى الاستقلالية المنظمة، فإن العديد من البلدان تتجه نحو ديناميكيات السوق للجامعة بتشجيع المنظمات الخاصة والمؤسسات لإنشاء جامعات خاصة، على وفق متطلبات سوق العمل، ومع ضمان تكافؤ الفرص للطلبة من طريق المنح الحكومية التي تقدمها الحكومة إلى الجامعات العامة والخاصة على وفق نتائج طلبتها ونتائجها البحثية. وستعزز هذه الاستراتيجية خلق جو من التنافس الصحي بين الجامعات الخاصة والعامة؛ من أجل الظفر بالطلبة المتميزين، وبالتالي تحسين جودة التعليم في كلا القطاعين⁽¹⁰⁾.

وتعدّ الولايات المتحدة مثلاً جيداً لدولة تتبنى سياسات المساءلة والخصخصة لنظام الجامعة، على الرغم من أن الحكومة الاتحادية تؤثر على أنظمة الجامعة من طريق القوانين واللوائح وآليات التمويل، وتستخدم الولايات المختلفة هياكل حوكمة مختلفة لمؤسسات التعليم العالي العامة، وتمنح الحكومة الاستقلالية المستندة إلى السوق للجامعات؛ وبالتالي، تعتمد الولايات المتحدة على النظام القائم على السوق الفعال والتمويل الحكومي لتوجيه التعليم الجامعي.

منذ سبعينيات القرن العشرين، قدمت حكومات الولايات المتحدة مساعدات مالية للطلبة لمساعدة الجامعات على التنافس من أجل الطلبة؛ ووضعت الحكومات الفدرالية وحكومات الولايات سياسات لزيادة مصادر التمويل الخاصة للجامعات المنح غير الحكومية لتمويل البحوث، من طريق التخفيض الضريبي للمانحي الجامعات، وكذلك امتيازات ضريبية أخرى. وفضلاً عن ذلك، تشجع الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة البحث والتطوير من خلال التمويل الحكومي بتخصيص 29 مليار دولار سنوياً للكليات والجامعات، ويذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال إلى مؤسسة العلوم القومية لتمويل البحث والتطوير لطلبة الدراسات العليا في جميع أنحاء جامعات الولايات المتحدة. ويشكل هذا التمويل الموارد الأساسية للعلماء في جميع أنحاء البلاد للخروج بأفكار جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية؛ وبالتالي تحسين جودة الجامعة. ومع ذلك، يتم اختيار نخبة من الجامعات للحصول على مصادر تمويل الحكومة الاتحادية أكثر من الجامعات الأخرى ولكن منذ العقود القليلة الماضية، يقوم عدد متزايد من الجامعات بمحاكاة جامعات النخبة لتأمين مزيد من التمويل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات مما يضمن جو التنافس البناء بين الجامعات⁽¹¹⁾.

ومن ناحية أخرى، يعتقد تيرني أن دمج الأنظمة التكنولوجية هو وسيلة للتقدم في الجامعات على مستوى العالم، إذ ساعد التقدم التكنولوجي أفضل الجامعات على مستوى العالم على توفير موارد تعليمية عالية الجودة، مثل المجالات المحكمة، والكتب، والبيانات الضخمة، وأشرطة الفيديو الأكاديمية، والعروض التقديمية، التي يمكن للطلبة الوصول إليها؛ على سبيل المثال: يستخدم عدد متزايد من الجامعات في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا التقنيات اللازمة لإحداث ثورة في الأنظمة التعليمية، وتستخدم الكليات الآن بيانات كبيرة يمكن الوصول إليها من خلال قاعدة بيانات على الإنترنت، لتحليل وحل المشكلات، التي كانت مستحيلة الحل قبل سنوات قليلة؛ لذا يجب على البلدان التي تطمح إلى تحسين نوعية التعليم لديها أن تدمج التقنيات الحديثة في النظام التعليمي وتوفير المصادر الإلكترونية، وإنشاء قواعد البيانات التي تهيئ الجو البحثي والتعاون العلمي مع الباحثين المتقدمين. ويجب تبني برامج تعليمية مدمجة، بتقديم بعض المحاضرات من قبل محاضرين عالميين من طريق تقنيات الاتصال المتوافرة⁽¹²⁾.

وبالتأكيد فإن زيادة الإنفاق والاستثمار في التعليم العالي يشكل الحل الأمثل لكثير من مشكلات العراق، ولكن قد يجادل بعضهم بوجود أوليات أهم من البحث والتطوير لتحقيق النمو الاقتصادي، ولكن لو أخذنا مجموعة الدول المنضوية تحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن دراسة قامت بها مجموعة بحثية عن تحليل التكلفة مقابل الفائدة أوضحت أن زيادة التمويل في التعليم العالي والبحث العلمي يؤدي إلى زيادة المهارات المعرفية للطلبة، وبينت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين زيادة الاستثمار في البحث العلمي وتحقيق النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال زيادة (10%) في من يمتلك المهارات البحثية العليا يؤدي إلى زيادة (1.3%) للنمو السنوي لبلدان المنظمة، وإن الطريقة الوحيدة لزيادة المهارات العليا والكفاءات في المجتمع هو بالاستثمار لتطوير أنظمة التعليم العالي¹³.

ولو نظرنا إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنها تطبق سياسة إصلاحية دائمة لتحسين مستوى التعليم العالي إذ تعدُّ المساواة واحدة من القرارات السياسية الجوهرية لإصلاحات الجامعة بحيث إن هذه الدول تكافئ الجامعات التي تحقق إنجازات أفضل للطلبة من طريق إعدادهم بصورة أفضل لسوق العمل، وأخذ نسبة التوظيف للخريجين على محمل الجد في منح التمويل للجامعات ومعاينة الجامعة غير القادرة على إنتاج طلبة ذوي جودة عالية يمكنهم المنافسة في سوق العمل من خلال قطع التمويل عنها، وتستخدم هذه البلدان أيضاً أدوات، مثل: القواعد واللوائح،

والعقوبات، وتحديد المكافآت الضمنية أو الصريحة للأشخاص المعنيين؛ لتحسين جودة التعليم كالباحثين والتدريسيين.

إن ما يميز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو منح الاستقلالية واللامركزية كآلية لإدارة الجامعات إذ يمكن لإدارة الجامعات اتخاذ قرارات حاسمة، وإن إدارة الجامعات في هذه الدول ترسم سياستها وآلية اختيار القادة الجامعيين عبر مجالس تتكون من الأساتذة والطلبة، ومديري المراكز البحثية ومراكز صنع القرار، هذه الاستقلالية لا تمنح الجامعات الحرية فقط للتطوير وإنما تهيئ الأرضية المناسبة للمساءلة أيضاً، ووضع آليات الثواب والعقاب فيما يخص تمويل الجامعات على وفق نتائجها، وهذا النمط من الإدارة وتبني الاستقلالية، وكذلك المحاسبة والمساءلة يصل مداه إلى الطلبة أيضاً، إذ إن الطلبة في البلدان التي تمارس هذا النمط يتفوقون على الطلبة في البلدان التي تعتمد على أسلوب المحاسبة والمركزية فقط أو أسلوب الاستقلالية التامة، بل يصل هذا الاختلاف إلى البلد الواحد كما الحال في بعض مقاطعات ألمانيا، وكندا التي تبني نمط الاستقلالية دون الثواب والعقاب⁽¹⁴⁾.

مضافاً إلى الاستقلالية والمحاسبة، فإن جو المنافسة الصحية بين الجامعات يحتاج إلى التنوع، وظهور الجامعات الخاصة على وفق حاجة السوق، وهذا لا يشمل الجامعات الأهلية الخارجة من رحم الجامعات العامة كما هو الحال اليوم في كثير من الكليات الأهلية في العراق، حيث تجد الملاك التدريسي نفسه في القطاعين العام والخاص، وطرق الإدارة والمناهج هي نفسها، بل يتطلب ظهور جامعات أجنبية وكذلك تستطيع المنافسة، وتقديم التنوع للنظام التعليمي العراقي.

ويشير كارولوك (2012) إلى مثال لدولة عربية وهي البحرين التي شهدت طفرة في التعليم العالي الخاص، بعد صياغة سياسة الإصلاح في عام 1999. وبعد عام 1999، ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 32.8% ويتوقع أن يصل إلى 57.6% بحلول عام 2020. وسمحت التعديلات القانونية التي أدخلت في عام 1999 للجامعات الأجنبية الخاصة بالازدهار وساعدت البلاد على زيادة العدد الإجمالي للجامعات. وتقوم حكومة البحرين بصياغة سياسة لتعزيز إنشاء جامعات أمريكية وبريطانية خاصة بالسماح للمستثمرين الأجانب بتكوين شراكة مع الرعاية المحليين. على سبيل المثال: تم تأسيس معهد نيويورك للتكنولوجيا في عام 2003 بشراكة مع راعي محلي. لقد تأسست جامعة (AMA) الدولية أيضاً في عام 2002 بمشاركة من الراعي المحلي، وفضلاً عن ذلك فإن جامعة (RCSI) الطبية في البحرين، التي تأسست في عام

2004 تملكها الكلية الملكية للجراحين العاملة في دبلن-آيرلندا. وهذه الشركات تؤتي ثمارها؛ لأن الجامعات الأجنبية -ومقرها في البحرين- تمنح شهادات جامعات خارج البحرين، فعلى سبيل المثال: يقدم معهد نيويورك للتكنولوجيا في البحرين شهادات تأتي مباشرة من معهد نيويورك للتكنولوجيا¹⁵؛ وبالتالي تعطي الطلبة سبق بالمنافسة في السوق العالمية، وجذب الخبرات العالمية من دون الحاجة إلى إنهمك ميزانية الدولة في البعثات.

وحتى يكون نظام التعليم العالي حاملاً لمقومات الديمومة؛ ولضمان التمويل المستدام حسب ما تنتجه الجامعة من خريجين على مستوى عال، فيجب أن تكون هناك رؤية واضحة أيضاً في ضمان عدم تسرب الطلبة من مقاعد الدراسة، وضمان بقائهم حتى إكمال التعليم، ومن الأمثلة الإصلاحية الناجحة في متابعة الطلبة، هو الإصلاح الإيطالي، فإبان المدة بين (2001-2005) شهدت إيطاليا توسعاً في التحاق الطلبة بالجامعات، وشاركت الإصلاحات بتقليل نسبة المتسربين من المقاعد الدراسية⁽¹³⁾، فقبل العام 2001 كانت إيطاليا هي الأدنى بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والإئمائي في نسبة الطلبة الذين يكملون تعليمهم الجامعي بعد الالتحاق 42 % لإيطاليا، مقارنة بـ 70 % من المتحقين يكملون دراستهم في بقية دول المنظمة.

وفضلاً عن ذلك، شهد خريجو الجامعات الإيطالية قبل عملية الإصلاح معاناة كبيرة في إكمال الدراسات العليا، إذ كان عدد طلبة هذه الدراسات ممن أعمارهم تحت 34 سنة هو أقل من 10 %، ولكن الحال تغيرت بعد سلسلة الإصلاحات التي تضمنت إصلاح المناهج في المراحل الأولية للجامعات، وإعدادها على وفق متطلبات السوق؛ لتكون مرحلة البكالوريوس 3 سنوات، وخلال مرحلة الماجستير يتم التركيز على صقل المهارات البحثية، وتشجيع البحث العلمي بمدة 2 سنة، تتبعها الدكتوراه بـ 3 سنوات؛ أدى تقليص مرحلة البكالوريوس إلى تقليل نسبة المتسربين، وزيادة المتحقين في الدراسات العليا من الشباب⁽¹⁴⁾.

وفي أعقاب معاهدة لشبونة لتحديث التعليم العالي الأوروبي، صاغت فنلندا سياسةً جديدةً للتعليم العالي في عام 2008؛ وكان الهدف من هذه السياسة هو تحسين جودة التعليم الجامعي، وجعله منافساً للتعليم الجامعي في البلدان الأخرى. وقد صيغت السياسة لتعزيز الأنشطة البحثية رفيعة المستوى بين الجامعات، وزيادة التعاون العلمي مع الجامعات الأجنبية المائزة لتسويق البحث العلمي في فنلندا؛ وليكون له حضور في خارطة البحث العلمي العالمي⁽¹⁶⁾.

وكان من أهم الإصلاحات في السياسة الجديدة هو عدُّ الجامعات كياناً قانونياً مستقلاً، حيث تم إذ تُفصل عن البلديات، وشُرع قانون خاص بها، وقد سمحت السياسات الجديدة للجامعات الفنلندية بتشكيل مجالس تدير الجامعات تتكون من أساتذة الجامعة بنحو رئيس، وإن 40 % من أعضاء مجلس إدارة الجامعة هم طلبة وموظفون من خارج الجامعة لمتابعة الأداء وتقييمه من طريق نظرة المجتمع.

وقد أعطت التشريعات الجديدة كذلك الحرية للجامعات بإنشاء نظام خاص بها للموارد البشرية والتوظيف، بنحو مستقل عن سياسة التوظيف الحكومي، يضمن ديمومة المنافسة الصحية بين الملاكات، وكذلك حقوق الملاكات في التقاعد، وتعويضات البطالة.

وبعد الإصلاحات هذه، تعد فنلندا اليوم أمودجاً رائداً في مجال الأداء المبتكر في إدارة التعليم العالي، إذ شاركت الجامعات الفنلندية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 14.2 مليار يورو من القيمة الإجمالية المضافة إلى الاقتصاد الفنلندي، وشاركت في خلق 136 ألف وظيفة جديدة في سوق العمل، من طريق زيادة كفاءة خريجها مما شارك في جذب الشركات الأجنبية لتوظيف خريجي الجامعات الفنلندية، ونقل بعض الشركات مقارها إلى فنلندا، وبعملية حسابية أخرى فإن كل 1 يورو يُصرف على الجامعات الفنلندية من قبل الحكومة بعد الإصلاحات في عام 2008، شارك في إضافة 8 يورو إلى الاقتصاد الوطني⁽¹⁷⁾.

توصيات للإصلاح في الجامعات العراقية

وبعد هذا الاستعراض للسياسات المختلفة، نجد أن زيادة الإنفاق وتمويل البحث والتطوير وضمان الاستقلالية هما الاستراتيجيتان الرئيستان اللتان تستخدمهما الجامعات في جميع أنحاء العالم لتحسين جودة التعليم الجامعي. وبما أن البحث والتطوير يصعب تنفيذه دون وجود مهنيين جامعيين مؤهلين، وينبغي للحكومة العراقية صياغة سياسة واضحة المعالم لجعل الجامعات تتمتع باستقلالية أكثر؛ مما يسمح لها باتخاذ قرارات مهمة فيما يخص إدارة الجامعة. على سبيل المثال: ينبغي السماح لكل جامعة بتكوين مجلس يشرف على تعيين عمداء الجامعة أو رؤسائها، واتخاذ قرارات مهمة أخرى دون تدخل الحكومة. وستجذب هذه الاستراتيجية المهنيين الجامعيين المؤهلين في أنظمة الجامعة؛ مما يزيد من جودة التعليم الجامعي العراقي بتحريرها من التدخلات الحكومية وإبعادها عن التجاذبات السياسية، وتبرز الحاجة الملحة إلى تشريعات جديدة تعطي الجامعات

الحرية في استقطاب الباحثين والتدريسيين الكفوئين حول العالم.

ويجب على الحكومة العراقية أن تحاكي السياسات الحكومية لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير للجامعات، وتعتمد جودة الجامعات على الأفكار الجديدة التي يمكن تطويرها سنوياً؛ ومع ذلك، فإن البحث والتطوير هو الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن تسمح للجامعات بأن تأتي بأفكار جديدة، وأن تجتذب محاضرين عاليي الجودة، وأن تكون قادرة على المنافسة في جميع أنحاء العالم، وأن تحل المشكلات محلياً. ولضمان ديمومة صندوق تمويل البحوث وعدم ضياع أمواله، يجب على حكومة العراق استخدام «أنظمة تمويل الأبحاث الجامعية المستندة إلى الأداء» (PRFSS)⁽¹⁸⁾. وسوف تسمح هذه الاستراتيجية لكل جامعة بتخصيص التمويل للبحث والتطوير الفعال، وإنتاج أبحاث ذات جودة عالية، وزيادة التمويل للجامعات المنتجة بتمويل باحثيها الذين أثبتوا الكفاءة، وكذلك تمويل الجامعات على وفق تخرجها لطلبة قادرين على المنافسة في سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة، وحرمان الجامعات التي لم تستطع تقديم الجديد؛ مما يزيد من التنافس، ويؤدي إلى تمايز رأسي بين الجامعات العراقية.

ويؤكد الباحثون أن نيوزيلندا هي مثال جيد يسرع جودة البحث والتطوير بين الجامعات من طريق إدارة التمويل على وفق الأداء وهو مثال يمكن تطبيقه بالعراق أن توافرت التشريعات اللازمة. وبصرف النظر عن زيادة جودة نتائج البحث والتطوير، ستعزز هذه الاستراتيجيات المسابقات الصحية بين الجامعات؛ مما يحسن التنمية الاقتصادية للبلد⁽¹⁹⁾.

ولزيادة التنوع في المنافسة يجب أن تسمح الحكومة العراقية بإنشاء جامعات خاصة في جميع أنحاء البلاد، وتوفير المنح الدراسية التي تضمن تكافؤ الفرص للطلبة المتميزين؛ من أجل ضمان ألا يبقى التعليم حكراً على من يمتلك المال فقط. ويجب على الحكومة تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات لجذب الجامعات الأجنبية الخاصة في البلد، وأن يشمل صندوق البحث العلمي الجامعات الأهلية كذلك، ويجب أن تتوافر التشريعات اللازمة لقبول المنح لصندوق البحث من قبل الشركات والمؤسسات وتقديم إعفاء ضريبي للمتبرعين، وإعادة توزيع هذه المنح على وفق نظام التمويل المستند إلى الأداء.

وأخيراً، يجب على الحكومة تعزيز المستوى المعاشي لموظفي الجامعة وزيادة رواتب المحاضرين الجامعيين، والباحثين لاجتذاب العلماء الأجانب إلى نظام التعليم العالي في العراق، وكذلك توفير التشريعات الضامنة لحقوق الأكاديميين الذين يعملون على وفق نظام العقود حين إثبات كفاءتهم.

الهوامش

1. Bratti, M., Broccolini, C., & Staffolani, S. (2006). Is '3+2' Equal to 4? University Reform and Student Academic Performance in Italy. UNIVERSITÀ POLITECNICA DELLE MARCHE.
2. Biggar Economics (2017). Economic Contribution of the Finnish Universities. A Report to Finland University.
3. Buckle, R. A., & Creedy, J. (2018). The Impact on Research Quality of Performance-Based Funding: The Case of New Zealand's PBRF Scheme. *Agenda - A Journal of Policy Analysis and Reform*, 25(1), 25-48. doi:10.22459/ag.25.01.2018.02
4. Chies, L. Graziosi, G. & Pauli, F. (2013). Italian University Reforms have changed students performance? A case study.
5. Education Counts (2017) Government funding of tertiary education. Retrieved October 10, 2018 from https://www.educationcounts.govt.nz/statistics/indicators/main/resource/government_funding_of_tertiary_education
6. Hanushek, E., & Woessmann, L. (2010). How Much Do Educational Outcomes Matter in OECD Countries? *Economic Policy*, 26 (67): pp 427, 429-491 doi:10.3386/w16515
7. Harb, I. (2008). Higher Education and the Future of Iraq. *Special Report 195*.
8. Hearn, J. C., Warshaw, J. B., & Ciarimboli, E. B. (2016). Privatization and Accountability Trends and Policies in U.S. *Public Higher Education*. *Ted Egitim Ve Bilim*, 41(184). doi:10.15390/eb.2016.6270
9. Hicks, D. (2012). Performance-based university research funding system. *Research Policy*, 4(2): 251-261.
10. Jawad, N.S., & Al-Assaf (2014). The higher education system in Iraq and its future. *International Journal of Contemporary Iraqi Studies*, 8(1): 55-72.

11. Karolak, M. (2012). Bahrain's tertiary education reform : A step towards sustainable economic development. *Revue Des Mondes Musulmans Et De La Méditerranée*, (131), 163-181. doi:10.4000/remmm.7665
12. Lindsey, U. (2012). Iraqi Universities Reach a Crossroads Ambitious plans for reform could be thwarted by sectarian politics, Retrieved October, 2018 from <https://www.chronicle.com/article/Iraqi-Universities-Reach-a/131293>
13. Mahoney, P. (2003). Tertiary Education Funding – Overview of Recent Reform. Parliamentary Library.
14. Mohamed, B. K. (2012). Internationalization modules of the higher education system in Iraq. *Journal of International Education Research*, 8(3), 245.
15. University of Finland (2010). University reform in Finland. UNIFI.
16. UNICEF (2014) The Cost and Benefits of Education in Iraq: An Analysis of the Education Sector and Strategies to Maximize the Benefits of Education. United Nations Children's Fund.
17. Tierney, W. G. (2014). Higher education research, policy, and the challenges of reform. *Studies in Higher Education*, 39(8), 1417-1427. doi:10.1080/03075079.2014.949534
18. Ursula, L. (2012). Iraqi Universities Reach a Crossroads: Ambitious plans for reform could be thwarted by sectarian politics. *The Chronicle of Higher Education*.
19. Warsaw, J. B. (2015, November). STEM-centered organizational innovations in the research university: Structure, science, and money. Paper presented at the annual meeting of the Association for the Study of Higher Education, Denver, CO.